السكن الغير نظامي كمظهر للفقر واثرة في الخدمات البلدية
دراسة حالة مدينة بغداد

م.م شلير حشمت قاسم
الجامعة المستنصرية/ كلية التربية/ قسم الجغرافية
shlearjmor@uomustansiriyah.edu.iq

المستخلص:

تواجه مدينة بغداد تحدياً حضرياً متفاقماً يتمثل في الانتشار المتسارع للمساكن الغير نظامية العشوائية ، والتي هي ظاهرة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وعمرانية معقدة، وقد جاء هذا التوسع نتيجة تراكم عوامل ضاغطة أبرزها محدودية الدخل وانخفاض القوة الشرائية وتزايد معدلات البطالة، فضلاً عن النزوح الداخلي وضعف سياسات التخطيط الحضري، ومع غياب بدائل إسكان مناسبة، أصبحت العشوائيات خياراً شائعاً لشريحة واسعة من السكان غير القادرين على تحمل تكاليف السكن النظامي، وأصبحت هذه الظاهرة تنعكس سلباً على أداء البلديات وتوفير البيئة المناسبة للمعيشة، لذلك اعتمدت هذه الدراسة على تحليل بيانات إحصائية ومؤشرات كمية لتتبع التغير في حجم وانتشار هذه التجمعات السكنية بين عامي 2013 و2023،مستندة الى معدل نمو سنوي تقديري لقياس مدى التوسع، كما تستعرض التوزيع المكاني للعشوائيات داخل مدينة بغداد، حيث تظهر أن المناطق الطرفية كانت الأكثر استقبالاً لهذه المساكن، في حين ظهرت بؤر صغيرة في مناطق مركزية بفعل الضغط السكاني وارتفاع أسعار العقارات.

أظهرت النتائج وجود علاقة طردية واضحة بين ارتفاع معدلات الفقر وتوسع السكن العشوائي، إذ يدفع ضعف الدخل الأسري وقلة فرص العمل الأفراد الى بناء او السكن في مناطق غير مخططة، تقل او تنعدم فيها جودة الخدمات العامة وضعف البنية التحتية، كما كشفت الدراسة ان غياب برامج الإسكان الموجهة للفئات الهشة، وضعف تطبيق القوانين الخاصة باستخدامات الأراضي، أسهما في انتشار واستمرار هذه الظاهرة واتساعها.

تؤكد الدراسة أن معالجة هذه المشكلة تتطلب تبني سياسات حضرية متكاملة ترتكز على محاربة الفقر وتحسين الظروف المعيشية الى جانب تطوير مشاريع إسكان ميسره وتوسيع نطاق للبنى التحتية وإعادة هيكلة النظام البلدي ، كما توصي بضرورة تعزيز الرقابة على التوسع العمراني غير المخطط، وتطبيق التشريعات العمرانية بصرامة، مع دمج المناطق العشوائية القائمة في النسيج الحضري من خلال إعادة التأهيل والتحسين، وتشير النتائج الى ان معالجة الظاهرة دون التطرق الى مسبباتها الاقتصادية والاجتماعية الأساسية سيؤدي الى حلول جزئية قصيرة المدى، غير قادرة على إحداث تغيير مستدام في واقع السكن الحضري، وتبرز الدراسة الحاجة الملحة الى الشراكة الفعالة بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات المجتمعية لتطوير برامج إسكان مستدامة تستجيب لاحتياجات الفئات الهشة، كما تؤكد أهمية إدماج خطط مكافحة الفقر ضمن استراتيجيات التنمية الحضرية لضمان الحد من انتشار العشوائيات وتردي الخدمات البلدية فيها مستقبلاً.

Abstract:

Baghdad faces an escalating urban challenge represented by the rapid spread of informal and unregulated housing, a phenomenon with complex economic, social, and spatial dimensions. This expansion has resulted from the accumulation of multiple pressures, most notably low-income levels, declining purchasing power, rising unemployment rates, internal displacement, and weak urban planning policies. In the absence of adequate housing alternatives, informal settlements have become the only viable option for a large segment of the

population unable to afford formal housing. Consequently, this phenomenon has negatively affected municipal performance and the quality of the urban living environment.

This study relies on statistical data and quantitative indicators to track the changes in the size and distribution of informal settlements in Baghdad between 2013 and 2023, using an estimated annual growth rate to measure their expansion. Spatial analysis reveals that the peripheral areas of the city have been the most affected, while smaller clusters have also emerged in central districts due to population pressure and high real estate prices.

The findings indicate a clear positive correlation between poverty rates and the expansion of informal housing. Low household income and limited employment opportunities have driven individuals to reside in unplanned areas characterized by poor infrastructure and inadequate public services. The study also shows that the absence of targeted housing programs for vulnerable groups, along with weak enforcement of land-use regulations, has contributed to the persistence and growth of this phenomenon.

The study concludes that addressing this issue requires integrated urban policies focused on poverty alleviation, improving living conditions, and developing affordable housing projects, in addition to expanding infrastructure and restructuring municipal systems. It further recommends strengthening oversight of unplanned urban expansion, enforcing urban planning laws, and integrating existing informal settlements into the urban fabric through rehabilitation and upgrading programs. The results emphasize that tackling the problem without addressing its underlying economic and social causes will lead to only short-term and partial solutions. Finally, the study highlights the urgent need for active partnerships among governmental institutions, the private sector, and community organizations to develop sustainable housing programs, while integrating poverty reduction strategies into broader urban development plans to curb the future spread of informal settlements and the deterioration of municipal services.

المقدمة

تشهد مدينة بغداد كغيرها من المدن الكبرى في الدول النامية نمواً حضرياً سريعاً وغير متوازن نتيجة لعوامل متعددة أهمها الفقر والنزوح والبطالة، والتخطيط الحضري غير الكفوء والمتزن، وقد ترافقت هذه التغيرات مع ازدياد مضطرد في معدلات الفقر وتراجع القدرة الشرائية للمواطنين، بالتالي أدى الى توسع ظاهرة السكن العشوائي في أطراف المدينة ومراكزها. اذ ان مدينة بغداد من اكثر المدن العراقية تأثراً بالتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي شهدها العراق خلال العقود الماضية وبذلك انعكست هذه التغيرات سلباً على الوضع المعيشي للسكان مماساهم في تفاقم معدلات الفقر وانتشار السكن العشوائي اذ ان العلاقة بين الفقر والسكن العشوائي علاقة طردية، اذا يعد الفقر احد المحركات الأساسية نحو اللجوء الى العشوائيات .وبذلك تركزت هذه الدراسة على تسليط الضوء على انتشار المساكن الغير نظامية بسبب الفقر وانعكاسها على تردي الخدمات البلدية لمنطقة الدراسة من خلال فهم ابعاد الفقر ، وأسباب نمو

المساكن العشوائية وتأثيرها على الخدمات البلدية والبنى التحتية وعلى النسيج الحضري والاجتماعي لمنطقة الدراسة.

اهداف البحث:

1. تحليل العلاقة بين الفقر وانتشار المساكن الغير نظامية العشوائية في بغداد.
2. تحديد إثر المساكن الغير نظامية في كفاءة الخدمات البلدية
3. بيان الأسباب الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة المساكن العشوائية.
4. دراسة التوزيع الجغرافي لمناطق العشوائيات في بغداد.
5. اقتراح حلول ومعالجات للحد من المساكن العشوائية.

أهمية البحث:

تبرز أهمية هذا البحث من خلال تسليطه الضوء على واحدة من أخطر المشكلات الحضرية التي تهدد البنية الاجتماعية والاقتصادية للعاصمة بغداد، والمتمثلة في تزايد الأحياء العشوائية كنتيجة مباشرة لتفاقم مستويات الفقر والبطالة وانعكاسها في تردي الخدمات البلدية والبنى التحتية، مما يسهم في تطوير رؤى لمعالجة هذه المشكلة ضمن سياسات التنمية الحضرية والاجتماعية.

فرضية البحث

تقوم الفرضية على ان انتشار المساكن العشوائية تعد مظهر من مظاهر الفقر والذي بدورة تعمل على انخفاض وانعدام الخدمات البلدية، نتيجة لغياب التخطيط العمراني والحضري المنظم وضعف الموارد المالية والإدارية للبلديات في تغطية هذه المناطق بالخدمات الضرورية للحياة.

منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي والوصفي، من خلال تحليل البيانات الرسمية الصادرة عن وزارة التخطيط العراقية، ومراجعة الدراسات الأكاديمية والميدانية، للتوزيعات الجغرافية لمناطق العشوائيات في بغداد.

حدود البحث

تتمثل حدود البحث لمنطقة الدراسة بالحدود الفلكية والتي تقع بين دائرتي عرض (32-33ْ) شمالاً وخطي طول (43-44ْ) شرقاً، اما الحدود المكانية فتتمثل بالحدود البلدية لمدينة بغداد الواقعة في وسط العراق ويمر نهر دجلة في وسط المدينة ويقسمها الى قسمين وهي الرصافة والكرخ. اما الحدود الزمانية للبحث فهي دراسة العشوائيات السكنية لسنة 2013 وتطوراتها التقديرية لسنة 2023.

خريطة رقم (1)
موقع محافظة بغداد من العراق

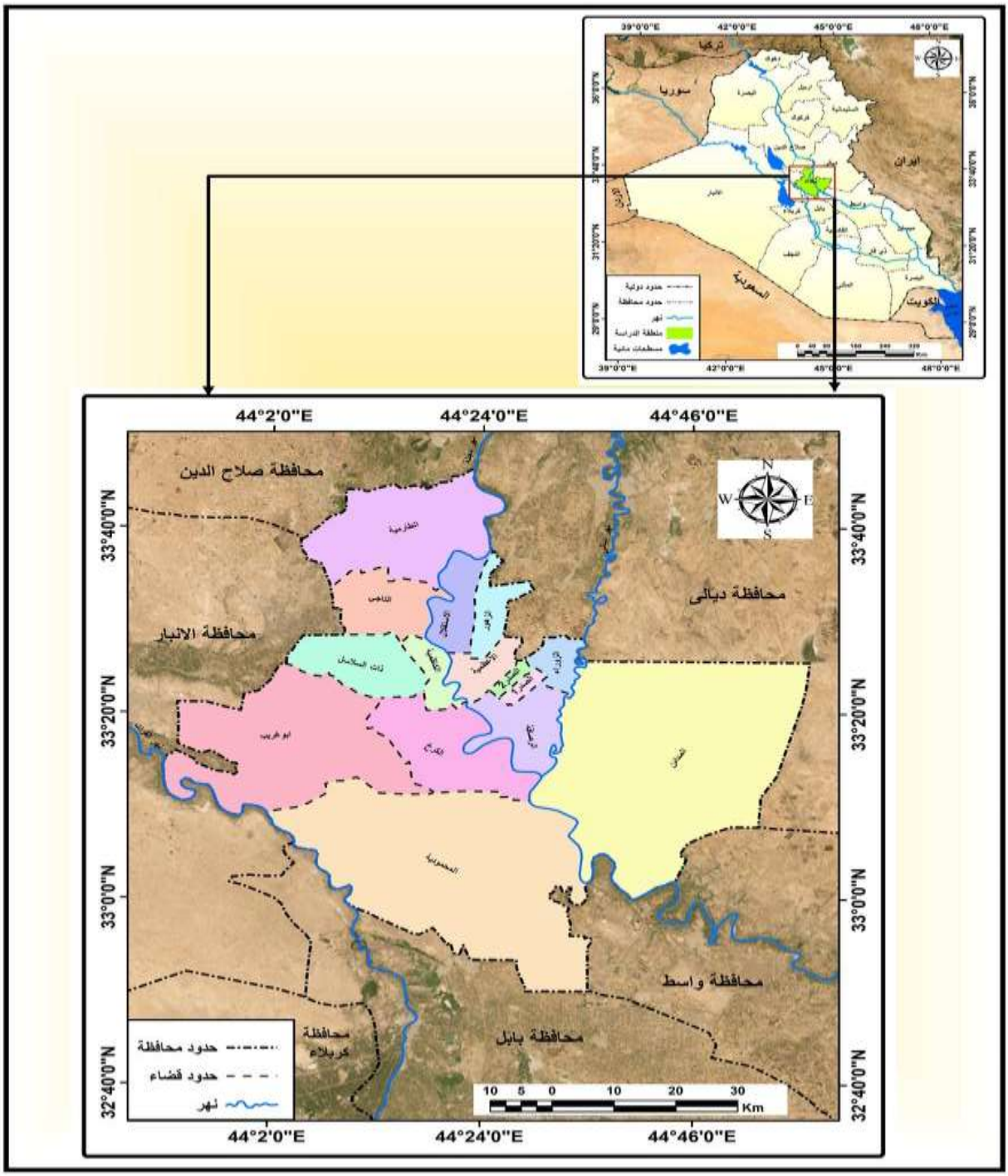

المصدر: بالاعتماد على أمانة بغداد، دائرة التصاميم الاساس لمحافظة بغداد، شعبة نظم المعلومات الجغرافية، بيانات غير منشورة لعام 2020.

خريطة رقم (2)
الوحدات البلدية لمدينة بغداد

المصدر: بالاعتماد على أمانة بغداد، دائرة التصاميم الاساس لمحافظة بغداد، شعبة نظم المعلومات الجغرافية، بيانات غير منشورة لعام 2020.

اولاً: الإطار المفاهيمي للبحث

أ- السكن الغير نظامي(العشوائيات) : هي تجمعات سكنية غير مخططة فهي فالغالب تمثل تعدياً على أملاك الدولة او أملاك الغير وتم البناء عليها بدون ترخيص، اذاً هي الاحياء التي شيدت بغياب او ضعف القانون والتشريعات، وبمعايير دون المستوى المطلوب واتصفت الكثير منها بالطرق

الضيقة وازقة تكفي لمرور الافراد فقط، وبذلك يستحيل توفير الخدمات الاجتماعية فيها. (الركابي، 2021) ، ولغرض تنفيذ التصاميم المعدة يجب تأمين إطار قانوني يضمن الحد الأدنى من الاشراف على التنفيذ الى جانب توفير الدعم المالي اللازم، كما ينبغي ان تتولى الجهات المختصة متابعة كل مرحلة من مراحل التنفيذ مع مراعاة المرونة التي تسمح بإعادة تقييم التصميم الأساس وتعديله عند الضرورة، بما ينسجم مع التطورات الجغرافية والبيئية والاجتماعية للمدينة. (هادي، 2018)

ب- الفقر: هو حالة من العجز الذي لا يستطيع الفرد عندها تأمين الحد الأدنى من الحاجات الأساسية للعيش الكريم أذ يفتقر الى مصادر الدخل النقدي لاستهلاك السلع والخدمات، وبذلك يعد الفقر ظاهرة اجتماعية واقتصادية وسياسية ذات ابعاد نفسية وإنسانية تنمو في سياق تاريخي مجتمعي جغرافي، ولذلك تحظى هذه الظاهرة باهتمام ودراسة المجتمع الدولي. (محمد، 2019)

ثانياُ: التصميم الأساس لمدينة بغداد

يؤدي السكن العشوائي الخروج من التصميم الأساس المخطط للمدينة ، والمقصود بالتصميم الأساس مخطط شامل لتنظيم النمو العمراني في المدينة وعلى اساسة يتحدد مسار نمو المدينة وتطورها وفق سقف زمني محدد، والتصميم الأساس المعتمد لمدينة بغداد كان قد وضع في عام 1973 من قبل الشركة البولندية (بول سيرفس) والذي سمي بـ (التصميم الإنمائي الشامل لمدينة بغداد لعام 2000)، وجه لهذا المخطط انتقادات كثيرة الا انه امتاز بالمرونة وإمكانية التحوير والتعديل بالشكل الذي يتلاءم مع متطلبات المدينة ضمن إطار الأهداف البعيدة المدى، (بغداد، 2007).

نلاحظ ان اخر تصميم أساس لمدينة بغداد كان عام 1973 الامر الذي جعله لا يلبي متطلبات المرحلة الحالية لذا قامت امانة بغداد بالتعاقد مع شركة ميبكس و pciاليابانية بأعداد المخطط الإنمائي الشامل لمدينة بغداد لعام 2030، وكان من اهداف هذا المخطط هو تحسين السكن وسد العجز الحالي والاحتياجات المستقبلية بالإضافة الى ترحيل الاستعمالات الأرض الضارة خارج المناطق الحضرية وكذلك توزيع استعمالات الأرض في المدينة بشكل مرن يتناسب مع عدد السكان والكثافات السكانية المتزايدة. (نصيف، 2023)

ثالثاً: العوامل المسببة لتفشي السكن العشوائي لمنطقة الدراسة

1- **الفقر وانخفاض الدخل:** يعتبر الفقر المحرك الأساسي للسكن العشوائي اذ يعجز الافراد عن شراء واستئجار مساكن رسمية مما يؤدي الى بنائهم في اراضٍ متجاوزة أو غير مخصصة للسكن، حيث انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023 الى 7.6 مليون دينار عراقي مقارنة بـ 9.8 مليون دينار عراقي لعام 2022،أي بنسبة 22,4%. (العراقية، تقرير عن الفقر (بيانات غير منشوره)، 2023) وأثر هذا الانخفاض الى صعوبة تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطن العراقي وبالتالي الى عدم قدرة العديد من الاسر ذوي الدخل المحدود على تحمل تكاليف دفع الرسوم الشهرية للسكن الرسمي ولذا يلجؤون للسكن في مناطق عشوائية غير مخدومة، تفتقر الى البنية التحتية السليمة والصرف الصحي والخدمات الأساسية.

2- **الهجرة الداخلية والنزوح:** نقصد بالهجرة هي حركة وانتقال السكان من مكان اقامتهم الى مكان اخر داخل حدود الدولة، اما النزوح فالمقصود به انتقال مجموعات سكانية كبيرة وعشوائية يشكل اجباري رغماً عنهم بسبب الكوارث الطبيعية او النزاعات والحروب أو انتهاكات لحقوق الانسان وايضاً يكون داخل حدود الدولة. (العروفة، 2023) وكانت أولى الهجرات التي تعرضت لها مدينة بغداد في المدة بين (1950-1970) بسبب النمو الاقتصادي وتوفر الخدمات و فرص العمل مقابل تردي الأوضاع في الريف من حيث الخدمات وفرص العيش، و هذه كانت بداية نمو الاحياء العشوائية وخاصةً في

اطراف المدينة، اما الهجرة الثانية فكانت المدة بين (1980-1988) بسبب الحرب العراقية الإيرانية والتي عندها شهدت مدينة بغداد نزوح وهجرة السكان اليها من المناطق الحدودية للعراق المتمثلة بسكان ديالى وميسان والبصرة . اما الهجرة الثالثة لمنطقة الدراسة فكانت في عام (1991) على اعقاب حرب الخليج و غزو الكويت وتمثلت بهجرة السكان من المناطق الجنوبية لها بسبب تردي الأوضاع الأمنية والسياسية، اما الهجرة الرابعة التي تعرضت لها منطقة الدراسة فقد كانت بعد عام (2003) نتيجة للتدهور الأمني والصراعات الطائفية والتهجير القسري داخل المدينة نفسها والمدن الأخرى من العراق فكانت نتيجة هذه الاحداث نشوء الكثير من المجمعات السكنية الغير مخططة وتغير ديموغرافي للمناطق والاحياء داخل المدينة مما أدى الى تغيير مخطط المدينة الأساسي، اما الهجرة الخامسة فتمثلت بالفترة من (2014-2017) وهي فترة تعرض المناطق الغربية للعراق للغزو من قبل الجماعات الإرهابية وادى ذلك الى نزوح الالاف من العوائل الى مناطق أخرى. (العراقية، التقرير الطوعي الاول حول اهداف التنمية المستدامة، 2019)

3- **غياب فعال للسياسات الاسكانية:** ان السكن من الحاجات الأساسية للإنسان، وحقاً من الحقوق التي تضمن الكرامة والاستقرار الاجتماعي، ورغم أهمية هذا القطاع، فإن العراق يعاني منذ عقود من غياب سياسات اسكانية فعالة وشاملة، ما أدى الى تفاقم أزمة السكن وتنامي ظاهرة السكن العشوائي، خصوصاً في المدن الكبرى مثل مدينة بغداد. وكانت الظروف السياسية والاقتصادية التي مر بها العراق إثر كبير في تنامي ظاهرة العشوائيات، اذ ان غياب السياسات الاسكانية الفعالة أنتج بيئة مناسبة لتفشي السكن العشوائي وتدهور نوعية الحياة في المناطق الحضرية، وانتشار البناء غير المرخص، مما أسفر عن اختلال في هيكل المدينة وتراجع في كفاءتها البيئية والاجتماعية. اذاً تفتقر منطقة الدراسة الى سياسة اسكانية واضحة ومستقرة ومستمرة تتبناها الدولة، إضافة الى الغياب الواسع لتمويل الإسكان من اجل إقامة مباني ومساكن جديدة او تحسين توسيع الوحدات السكنية القائمة وتوفير خدمات البنى التحتية. (الوهاب، 2015)

4- **ضعف تطبيق الإجراءات الأمنية تجاه المتجاوزين:** التهاون مع المتجاوزين على الأراضي ومنتهكي القوانين من قبل الجهات الرسمية لعدم وجود بدائل أخرى للسكن العشوائي والتجاوزات، على الرغم من صدور عدة قوانين تمنع هذه الظاهرة وهي كالتالي:

- **القرار رقم (440) لسنة 2008:** يشير هذا القرار الى اخلاء المتجاوزين على عقارات الدولة ومنحهم مبالغ مالية لتسهيل مغادرتهم.
- **القرار رقم (157) لسنة 2009:** يشير الى إزالة التجاوزات على أراضي الدولة المخصصة لأغراض المشاريع الاستثمارية والخدمية والمخالفة للمخطط الأساس وتأجيل التجاوز على الاستعمال السكني لمدة سنة. (سحاب، 2015)
- **الامر الديواني رقم (50) لسنة 2023:** الخاص بتأليف لجنة عليا لمعالجة مشكلة التجاوزات.

مما سبق نلاحظ ضعف تنفيذ تطبيق القوانين بالإضافة الى ضعف رقابة الجهات الحكومية في متابعة وإيقاف هذه الظاهرة شجع المتجاوزين على الاستمرار في تجاوزاتهم او بناء وحدات سكنية عشوائية جديدة. (موسى، 2017)

ثالثاً: التوزيع المكاني للعشوائيات السكنية في منطقة الدراسة

لبيان توزيع العشوائيات السكنية لمنطقة الدراسة تم الاعتماد على بيانات وزارة التخطيط العراقية للسكن العشوائي لسنة 2013 وتقديرات لسنة 2023 باستخدام معامل نمو سنوي (2.5%)، لمدة عشر سنوات من خلال جدول رقم (1) نلاحظ تباين في توزيع المساكن العشوائية على مختلف نواحي منطقة الدراسة، بالإضافة الى ازدياد عدد المساكن العشوائية في منطقة الدراسة من سنة 2013، (العاملة، 2013) الى سنة 2023 على مدى العشر سنوات، اذاً تعكس تقديرات 2023 ارتفاعاً ملحوظاً في المساكن العشوائية مقارنة بسنة 2013 لذا وجب على الجهات المختصة بتدخلات تخطيطية سريعة للعشوائيات، وتحديث بيانات اكثر تفصيلاً لهذه المساكن لتمكين سياسات فعالة ومستدامة.

اذ تشير البيانات الإحصائية في الجدول رقم (1) حدوث نمو واضح في عدد المساكن لأقضية محافظة بغداد خلال الفترة الممتدة بين عامي 2013 الى 2023 اذ ارتفع مجموع المساكن من (111,257) مسكناً لعام 2013 الى (142,487) مسكناً عام 2023، بزيادة مقدارها (31,230) مسكناً أي بنسبة نمو كلية بلغت نحو (28,1%) خلال عشرة سنوات، ويعود السبب في هذا الى زيادة الكثافة السكانية والتوسع العمراني المستمر ولاسيما في المناطق الحضرية ذات الجذب الاقتصادي.

تشير النتائج الى ان جميع الاقضية قد شهدت ارتفاعاً نسبياً متقارباً في عدد المساكن، تراوحت نسبته بين 27% و29% مما يعكس نمطاً متوازناً من النمو في المحافظة، ففي قضاء الصدر الأولى قد سجل اعلى معدل زيادة بنسبة (28,3%) يليه قضاء الصدر الثانية بنسبة (28,2%) في حين سجلت أدني نسبة نمو في قضاء الكاظمية والكرادة الشرقية بنسبة تقارب (27,3%) اما قضاء الرصافة والاعظمية والكرخ فقد أظهرت النتائج ان نسبة النمو كانت متقاربة اذ بلغت نحو (27,9%-28%).

ومن خلال تحليل الاتجاه الزمني للتغير، يتضح ان معدل الزيادة السنوية التقريبي قد بلغ نحو 2,8% سنوياً وهو معدل مرتفع نسبياً يدل على تزايد الطلب على الوحدات السكنية نتيجة لزيادة ونمو السكان والهجرة الداخلية الى العاصمة بغداد، اذاً فمن المتوقع ان يستمر التوسع العمراني الغير مدروس خلال العقد القادم وبشكل مشابه لما هو علية الان، إذا لم تتخذ السلطات العليا سياسات عمرانية تنظيمية متوازنة لضبط النمو وضمان استدامة الخدمات والبنى التحتية.

صوره رقم (1)
أحد المساكن العشوائية في مدينة بغداد

جدول رقم (1)
التوزيع المكاني للسكن العشوائي في مدينة بغداد

القضاء	الناحية	عدد المساكن العشوائية لسنة 2013	عدد المساكن العشوائية لسنة 2023	الفرق	نسبة التغيير%
الرصافة	مركز القضاء	237	303	66	27,85
	الكرادة الشرقية	5374	6878	1504	27,99
	بغداد الجديدة	65215	83475	18260	28,00
	فلسطين	513	567	144	28,06
الاعظمية	مركز القضاء	1062	1359	297	27,97
	الراشدية	48	61	13	27,08
	الفحامة	6822	8729	2025	27,91
	الزهور	4945	6328	1383	27,97
الصدر الثانية	مركز القضاء	177	227	50	28,25
	أبناء الرافدين	605	774	169	27,93
	المنورة	7256	9281	2025	27,91
الصدر الاولى	مركز القضاء	1850	2369	519	28,05
	الصديق الاكبر	556	708	155	28,03
	الفرات	3065	3920	855	27,91
الكرخ	مركز القضاء	766	980	214	27,94
	المنصور	1401	1793	392	27,99
	المأمون	4425	5660	1235	27,91
الكاظمية	مركز القضاء	1560	1997	437	28,01
	ذات السلاسل	4065	5201	1136	27,94
	التاجي	1310	1677	367	28,02
المجموع		111,252	142,287	31,035	27,88

المصدر بالاعتماد على:

1- **جمهورية العراق، وزارة التخطيط، مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة، تقرير نتائج المسح التمهيدي لتجمعات السكن العشوائي لسنة 2013، بيانات غير منشورة.**
2- **تم استخراج التوقع المستقبلي للمساكن العشوائية لسنة 2023 بالاعتماد على المعادلة الاتية:**

$$Pn^{(1)} = Po(1+r)^{n}$$

Pn= عدد المساكن العشوائية في السنة الهدف 2023
Po= عدد المساكن العشوائية في السنة الأساس 2013
R= معدل النمو السنوي
N= عدد السنوات الفاصلة بين سنة الأساس وسنة الهدف

رابعاً: اثار تفشي العشوائيات على منطقة الدراسة

تعد مدينة بغداد ذات كثافة سكانية عالية وتمتلك بنى تحتية قديمة وقد اثرت ظاهرة تزايد العشوائيات فيها بشكل كبير ومن هذه الاثار هي:

1- ضغط على البنية التحتية للمدينة إذ يتزايد الطلب على خدمات الصرف الصحي وشبكات المياه والطرق تفوق طاقتها التصميمية وهذا يؤثر بشكل كبير بجودة تقديم الخدمات لسكان المدينة.

2- انحسار الأراضي الزراعية في محيط المدينة، وهذا قد يؤدي الى تقليص مساحات الأراضي الزراعية التي تزود المدينة بالمنتجات الزراعية.
3- صعوبة حركة المرور وصعوبة مواجهة المشاكل الطارئة نتيجة التعرض وضيق الشوارع الداخلية للمناطق العشوائية. (الراوي، 2021)
4- بناء غير مطابق للمواصفات الهندسية والمعايير البيئية بما يتلاءم مع التصميم الأساس وهيكل منطقة الدراسة.
5- تراجع جودة الحياة والخدمات الاجتماعية المتمثلة بالمراكز الصحية والمدارس.

خامساً: العلاقة بين الفقر وانتشار العشوائيات السكنية

ان العلاقة بين الفقر وانتشار العشوائيات السكنية علاقة تبادلية مركبة بحيث يغذي كل منهما الاخر في حلقة مفرغة إذا لم تتدخل سياسات فعالة لتغيرها، اذاً كلما زاد الفقر زاد الاعتماد على اللجوء للمساكن العشوائية الغير رسمية، فالسكن العشوائي هو نتاج مباشر لضعف السياسات الاجتماعية وتطبيق القوانين ودعم الأسكان. ولتحليل العلاقة بين الفقر والعشوائيات نذكر عدة نقاط وهي:

1- **ضعف القدرة الشرائية للسكن النظامي:** ان الاسر ذات الدخل المحدود لا تستطيع تحمل تكاليف اسعار الأراضي او المساكن او استئجارها في السوق الرسمية لذلك تتجه الى بناء مساكن في أراضي غير مخططة وغير قانونية.
2- **غياب فرص العمل المستقرة:** ان العمل في القطاع الخاص في الغالب مؤقت وغير مستقر مما يصعب على الاسر الحصول على قروض مصرفية للإسكان او التزامات مالية طويلة الأمد.
3- **الهجرة والنزوح الداخلي:** ان الازمات الاقتصادية والنزاعات تدفع العوائل ذات الدخل المحدود الى اللجوء لمساكن سريعة وذات تكاليف قليلة لذا يقطنون في الغالب أطراف المدينة لبناء مساكنهم.
4- **انخفاض مستوى دخل الفرد:** تعتبر من الأسباب الغير مباشرة في تزايد الفقر اذ ان انخفاض دخل الفرد يعتمد على الناتج الوطني الإجمالي، وفي العراق يتم الاعتماد الأكبر في الاقتصاد على النفط، لذا يتأثر الناتج الوطني بانخفاض أسعار النفط او تراجع الصادرات والذي يؤثر على السوق المحلية بشكل كبير بتزايد الأسعار وانتشار الفقر وبالتالي انتشار العشوائيات. (عبد، 2015)

سادساً: إثر المساكن العشوائية في كفاءة الخدمات البلدية

قد أدى انتشار المساكن العشوائية الى تردي وضعف في الخدمات والتي بدورها خلقت تحديات كبيرة لبلدية امانة بغداد وأهمها هي:

1- **إدارة النفايات الصلبة:** ويقصد بالنفايات الصلبة هو كل ما يطرحه السكان من مخلفات متمثلة بمخلفات الطعام وحطام الأثاث وقطع القماش والورق والكارتون وعلب المشروبات بأنواعها، فضلاً عن مخلفات المؤسسات الصناعية والتجارية والخدمية من المواد الصلبة التالفة التي عادة ما يتم قذفها في ظاهر المدينة والأماكن العشوائية او الأماكن المخصصة لها. (العبدلي، 2013)

قد اشارت التقديرات الحديثة الى ان كمية النفايات المرفوعة من (النفايات الاعتيادية والانقاض والسكراب والنفايات الخطرة) لسنة 2023في مدينة بغداد قد بلغ (9,109) طن/ يوم اما في السنة قد بلغ (3,325,029) طن/ سنة ، (الجغرافية، 2024) معظمها من المخلفات المنزلية العضوية بنسبة (40)%، وتعتمد امانة بغداد على النظام التقليدي في الجمع والنقل حيث تستخدم الشاحنات الميكانيكية الكبيرة والتي تعمل يومياً ، ولكن اعداد هذه المركبات لا تغطي كامل الاحياء السكنية وخصوصاً المساكن الغير نظامية العشوائية بالإضافة الى نقص وغياب المحطات الفرز والتدوير وبالتالي يؤدي الى تراكم النفايات لتلك الاحياء والتي بدورها تسبب تلوث للهواء والمياه الجوفية و انتشار الأوبئة والامراض .

صورة رقم (2)
النفايات الصلبة في مدينة بغداد

2- خدمات مياه الشرب: تعاني مدينة بغداد من قدم شبكات المياه والبنى التحتية ،اذ تفقد المدينة جزءاً كبيراً منها قبل ان تصل الى المستهلك، اذ يتعرض كمية من الإنتاج الى التسرب والهدر بسبب التجاوزات السكنية والاستهلاك غير الرسمي ويعد التسرب والهدر من العوامل المؤدية الى زيادة كمية استهلاك الماء المنتج من مشاريع الماء الصافي، اذ بلغ معدل كمية تجهيز المياه (3,068,050) م^3 /يوم، لسكان مدينة بغداد لسنة 2023 والبالغ عددهم(6,810,449) نسمة، حيث بلغ نصيب الفرد من المياه الكلية المنتجة للسكان الكلي بـ (451) لتر /يوم، بينما بلغت كمية الحاجة التقديرية للمياه الصالحة للشرب (2,383,657) م^3 / يوم. (الاحصاء، 2024)، نلاحظ ان الحاجة التقديرية للمياه اقل من كمية المياه المجهزة للمدينة حالياً وبالرغم من ذلك الا ان مدينة بغداد تعاني في أكثر من مناطقها واحيائها من شحة المياه بسبب انتشار المساكن العشوائية التي تعمل على ارباك أنظمة التوزيع المائي لان بلدية بغداد لن تتمكن من تغطية الاحياء والمناطق العشوائية ضمن مشاريعها الرسمية، مما يعمل على اضعاف كفاءة الشبكة العامة لتزويد المياه الصالحة للشرب.

3- خدمات الصرف الصحي: تعد هذه الخدمات من اهم الركائز الأساسية للبنى التحتية للمدن حيث تعتبر مؤشر حيوي على كفاءة الخدمات البلدية والرفاه الحضري، وتعتمد مدينة بغداد على شبكات الصرف الصحي المنفصلة في تصريف مياهها وتكون كالتالي:

أ- شبكة المجاري المنفصلة القديمة المنفذة في بداية الستينات وتتكون من الانابيب الكونكريتية التي انتهى عمرها التصميمي.

ب- شبكة المجاري المشتركة التي تخدم اغلب مناطق جانب الكرخ وبعض مناطق الرصافة شرق القناة والتي نفذت في بداية الثمانينات.

ت- شبكات المجاري التي تم تنفيذها في المحلات غير المخدومة العشوائية.

علماً ان نسبة السكان المخدومين لشبكات المجاري ضمن امانة بغداد (88) % اما بالنسبة لشبكات تصريف مياه الامطار فتبلغ (39) %. (الحسيني، 2019)، تعاني معظم شبكات الصرف الصحي لمنطقة الدراسة من القدم والتآكل والانسداد بفعل الترسبات العالقة من النفايات الصلبة وكذلك ضعف التمويل والصيانة الدورية لهذه الشبكات، بالإضافة الى زيادة المساكن العشوائية التي عملت على زيادة كميات المياه الثقيلة المتنفذة الى شبكات الصرف الصحي نتيجة الربط العشوائي الغير قانوني للشبكات القائمة وبالتالي أدت الى ضعف عمل محطات المعالجة عن قدرتها التصميمية، وبالتالي يؤدي الى زيادة العبء على البلدية .

الاستنتاجات

1- ارتباط مباشر بين الفقر والعشوائيات حيث أظهرت البيانات ان انتشار السكن العشوائي في منطقة الدراسة يتناسب طردياً مع معدلات الفقر، حيث يتركز في المناطق ذات الدخل المنخفض، وخاصةً في أطراف المدينة.
2- زيادة الضغط على الأراضي الزراعية والخدمات الحضرية نتيجة الهجرة الداخلية والنزوح بسب الأوضاع الأمنية والبحث عن فرص العمل والخدمات.
3- غياب القدرة الشرائية للسكن النظامي بسبب ضعف دخل الاسر الفقيرة والتي لجئت الى البناء والسكن في مناطق عشوائية غير مخططة.
4- ضعف التخطيط العمراني لعدم قدرة السلطات المحلية على توفير بدائل سكنية ميسرة للأسر محدودة الدخل، مماساهم ذلك في اتساع رقعة العشوائيات.
5- تدهور الخدمات الاساسية (الماء الصالح للشرب، الكهرباء، الصرف الصحي) في المناطق العشوائية ساعد على انتشار الفقر بسبب تحمل هذه الاسر تكاليف مادية أكثر للحصول على هذه الخدمات مما عمق الفجوة الاجتماعية بين احياء مدينة بغداد.
6- البعد الاجتماعي والاقتصادي للفقر أذ ان الفقر لم يكن مجرد نقص في الدخل بل ترافق مع ضعف التعليم وارتفاع البطالة بالإضافة الى تدني مستويات الصحة العامة، وهي جميعاً عوامل زادت من انتشار السكن العشوائي.
7- ينعكس انتشار المساكن العشوائية الغير نظامية سلباً على كفاءة وأداء البلدية في تقديم الخدمات الأساسية.
8- الإصلاح الشامل والفعال يعتمد على دمج السياسات الاجتماعية مع التخطيط الحضري والعمراني والخدمي.

التوصيات

1- إطلاق برامج إسكان ميسرّة من خلال إنشاء مجمعات سكنية منخفضة الكلفة موجهة للفئات ذوي الدخل المحدود، مع تسهيلات في الدفع أو دعم مباشر من الدولة.
2- تطوير البنية التحتية للمناطق العشوائية القائمة بدلاً من الازالة الكاملة لها من خلال إعادة تأهيل العشوائيات عبر توفير الخدمات الأساسية وتخطيط الطرق والمرافق الخدمية.
3- انشاء برامج مكافحة الفقر متعددة الأبعاد من خلال دمج الإسكان مع سياسات التشغيل والتعليم والرعاية الصحية، لتقليل العوامل المسببة للفقر.
4- تعزيز الرقابة على استخدام الأراضي بفرض رقابة فعالة على البناء غير القانوني، مع توفير بدائل سكنية مناسبة لتجنب التوسع العشوائي الجديد.

5- تشجيع الاستثمار في ضواحي مدينة بغداد بتحفيز القطاع الخاص لإنشاء مشاريع سكنية وتجارية في ضواحي المدينة، لخلق فرص عمل وخفض الضغط على المركز.
6- التخطيط العمراني طويل الأمد من حلال اعتماد خطط حضرية تراعي النمو السكاني المتوقع وتوزيع الخدمات بشكل عادل بين جميع المناطق.
7- الشراكة مع منظمات المجتمع الدولي بدعم المبادرات الاهلية التي تهدف لتحسين الظروف المعيشية في المناطق الفقيرة والعشوائية.
8- إعادة هيكلية النظام البلدي وخاصةً في المناطق الفقيرة والعشوائية لرفع كفاءتها في إدارة الخدمات الأساسية.
9- استخدام برنامج نظم المعلومات الجغرافية في تحديد المناطق العشوائية الغير مخدومة بالخدمات الأساسية لإنجاز العمل بدقة.

مراجع

امانة بغداد. (2007). تقرير توازن استعمالات الارض في التصميم الاساس لمدينة بغداد. بغداد /العراق: دائرة التصاميم/التخطيط الحضري.

انوار مهدي هدهد محمد. (2019). الخصائص الديموغرافية والاقتصادية لسكان العشوائيات في محافظة النجف. *رسالة ماجستير*، 174. الكوفة، العراق: كلية التربية للبنات.

ساره خليل محمود داؤد العروفة. (2023). مشكلة السكن العشوائي ،دراسة تحليلية لمدينة الموصل (الجانب الايسر انموذجاً). *رسالة ماجستير*، 25. الموصل، العراق: كلية التربية للعلوم الانسانية / جامعة الموصل.

صفاقس قاسم هادي. (2018). السكن العشوائي في مدينة بغداد. (العدد 46، المحرر) *حوليات اداب عين الشمس*، صفحة 445.

ضرغام خالد عبد. (2015). مصدر سابق / مشكلة السكن في العراق والمعالجات المقترحة لها(تحديات استقطاب مشاريع الاسكان العامة- دراسة حالة). عدد *خاص بمؤتمر الاسكان. المجلد العاشر*، صفحة 209. بغداد: مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية.

ضرغام خالد عبد الوهاب. (2015). مشكلة ازمة السكن في العراق والمعالجات المقترحة لها (تحديات استقطاب مشاريع الاسكان العامة-دراسة حالة). عدد *خاص لمؤتمر الاسكان* (صفحة 209). بغداد/ العراق: مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية.

عايد وسمي سحاب. (2015). مشكلة السكن العشوائي في مدينة بغداد والاساليب المتبعة في حلها. *مجلد 21*، صفحة 265.

فراس جاسم موسى. (2017). *العشوائيات في العراق قراءة في المخاطر والحلول*. بغداد/ العراق: مجلس النواب العراقي/ دائرة البحوث.

محمد باقر نصيف. (2023). *المخطط الانمائي الشامل لمدينة بغداد لعام 2030*. بغداد /العراق: دائرة البحوث والدراسات النيابية / مجلس النواب العراقي.

مديرية احصاءات السكان والقوى العاملة. (2013). *تقرير نتائج المسح التمهيدي لتجمعات السكن العشوائي*. بغداد/ العراق: وزارة التخطيط العراقية.

معن محيي محمد شريف العبدلي. (حزيران، 2013). النفايات المنزلية الصلبة في مدينة البغدادي واثارها البيئية. (العدد 6، المحرر) *مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية*، صفحة 285.

مهند عبد الله عبد الحسن الركابي. (2021). التحليل الجغرافي لمشكلة العشوائيات وعلاقتها بالجانب البيئي والامني في محافظة المثنى باستخدام نظم المعلومات الجغرافية. *رسالة ماجستير*، 18. المثنى، العراق : جامعة المثنى.

مهيب كامل فليح الراوي. (2021). التحليل المكاني للسكن العشوائي في مدينة بغداد. *مجلة مركز دراسات الكوفة*، صفحة 517.

هدى مالك اسماعيل يوسف الحسيني. (2019). النمو الحضري وانعكاساته لبيئية على مشكلة السكن في مدينة بغداد. *2019*، 148-149. بغداد، العراق: كلية التربية - ابن رشد/ جامعة بغداد.

هيأة الاحصاء. (2024). *الاحصاءات البيئية للعراق (كمية ونوعية المياه) لسنة 2023*. بغداد: هيأة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية.

هيئة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية. (2024). *الاحصاءات البيئية للعراق (قطاع الخدمات البلدية)*. بغداد: هيأة الاحصاء / وزارة التخطيط العراقية.

وزارة التخطيط العراقية. (2019). *التقرير الطوعي الاول حول اهداف التنمية المستدامة*. بغداد/ العراق: وزارة التخطيط العراقية.

وزارة التخطيط العراقية. (2023). *تقرير عن الفقر (بيانات غير منشوره)*. بغداد/ العراق: وزارة التخطيط العراقية.